شنـاشيـل

موفد لا يرى ولا يسمع!

■ عدنان حسين

سُررت للغاية وانا أقرأ هذا الخبر. وكيف لا يغمرني الحبور إذ أكتشف أن رئيس الوزراء يريد ان يرى ويسمع إشارات المتظاهرين
لم ينبئ الخبر صراحة بهذه المعلومة لكنني استنتجتها استنتاجاً.
الخبر يقول إن موفد رئيس الوزراء الى المتظاهرين في ساحة التحرير يوم الجمعة الماضي، وهو عضو مجلس النواب العراقي سلمان الموسوي، أكد انه سلّم رئيس الوزراء مطالب المتظاهرين في اليوم نفسه (الجمعة).
يضيف الخبر أن السيد الموسوي قال لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) يوم السبت إن "مطالب المتظاهرين في ساحة التحرير تم استلامها وتسليمها الى رئيس الوزراء"، مبينا أن "جميع المطالب كانت مشروعة وقانونية". وأوضح الموسوي أن "مطالب يوم أمس (الجمعة) ركزت على زيادة رواتب الموظفين"، مشيرا الى أن "مجلس النواب سيبحث اليوم (السبت) سلما جديدا للرواتب يتضمن في بعض الحالات زيادة بنسبة ٢٥٠٪".
وقال الموسوي أن "المطالب الأخرى للمتظاهرين تضمنت تخفيض رواتب ذوي الدرجات الخاصة الى ١٥٪"، مستدركا بالقول "لكن هناك مشروع قانون لتخفيض الراتب الى ٥٠٪ للدرجات الخاصة".وتابع الموسوي قوله "كما حملت تظاهرة أمس تثبيت ذوي العقود المؤقتة على ملاك الوزارات الحكومية".
كيف استنتجت من هذا ان السيد المالكي يعرف لغتي العميان والطرشان؟
لا بد أن النائب الموسوي لم ير حتى اللافتات الكبيرة المرفوعة في أرجاء الساحة البغدادية او الأصغر حجما التي حملها المتظاهرون بأيديهم. ولا بد انه أطرش فلم يسمع الهتافات الهادرة التي ظل المتظاهرون يرددونها طيلة الساعات المحدودة التي سُمح لهم بالتظاهر خلالها. لو كان موفد رئيس الوزراء متمتعا بنعمة البصر لرأى ان مطالب المتظاهرين ركزت على: إصلاح النظام، مكافحة الفساد ورفع الغطاء السياسي والحزبي والطائفي عن الفاسدين والمفسدين من سرّاق المال العام وحملة الشهادات المزورة (بينهم نواب ووزراء ووكلاء وزارات ورؤساء مؤسسات ومدراء عامون ومحافظون.... وغيرهم) وتقديمهم الى القضاء، إقالة المسؤولين الفاشلين (بمن فيهم وزراء ومحافظون ورؤساء مجالس محافظات.. وغيرهم)، إلغاء نظام المحاصصة الطائفية والقومية والحزبية، توفير العمل للخريجين وأصحاب الكفاءات العاطلين عن العمل الذين استحوذ على وظائفهم أقارب زعماء الأحزاب الحاكمة وأعوانهم وصنائعهم وخدّامهم بشهادات مزورة في الغالب أو حتى من دون شهادات وخبرات، قيام مجلس النواب بواجبه التشريعي والرقابي والحكومة بواجبها في توفير الخدمات الأساسية شبه المعدومة (الكهرباء، الصرف الصحي، نظافة الشوارع، الصحة، التعليم... وغيرها كثير).
ولو كان موفد رئيس الوزراء متمتعا بنعمة السمع الحسن لسمع هتافات المتظاهرين من قبيل: "نفط الشعب للشعب مو للحرامية"، "حظر التجوال باطل"، "قطع الطرقات باطل"، "تكميم الأفواه باطل"، "هدر الأموال باطل"، "راتب مليار باطل" (لكبار مسؤولي الدولة من الرؤساء الثلاثة ونوابهم الكثيرين)، "نادمون نادمون" (على انتخاب نواب ليس لهم ضمير ولا حسّ وطني)، "أين حقي من النفط؟"، "أين المساواة يا من احتكرتم السلطة؟"، "إحنا أهل النفط عطالة بطالة"، "يا حيتان ما تدرون بالجوعان"، "جمعة ورا جمعة والفاسد لازم نطلعه".
ثمة احتمال آخر هو ، أن الموفد الى ساحة التحرير كان نظره ستة على ستة ويمكنه سماع حتى دبيب النمل!، لكن المشكلة هي ان الموفد الحكومي دخل الى الساحة بسيارة يمنع زجاجها المظلل الرؤية ويحجب الصوت، فلم ير معالي النائب شيئا ولم يسمع شيئا، واعتمد فقط على سائقه أو أحد حرّاسه (الأرجح انهم من أقاربه) فنقلوا اليه ما لم تره الأعين أو تسمعه الآذان، ونقله بدوره الى رئيس الوزراء ... والله أعلم!

adnan255@btinternet.com

دعوات لتحويل الأموال إلى صندوق الرعاية الاجتماعية

تخفيض الرواتب لا يوازي ربع إيفادات مسؤولي الحكومة

□ بغداد / المدى

أعلنت القائمة العراقية، أمس الأحد، أن مبالغ إيفادات المسؤولين الحكوميين تتجاوز عشرة أضعاف المبالغ التي تم تخفيضها من رواتب الرئاسات الثلاث وكبار الموظفين والبرلمانيين، مطالبا بكشف أرقام المبالغ التي تم صرفها على إيفادات "غير ضرورية"، في حين كان بالإمكان استثمارها لحل معضلات اقتصادية واجتماعية كبيرة تواجه العراق.
وقال مستشار القائمة العراقية هاني عاشور في بيان إن "هناك هوساً غير مبرر في حجم الإيفادات الحكومية ومبالغها التي قد تتجاوز مليار دولار في السنة (الدولار نحو ١١٩٠ دينار)، في وقت تبلغ ميزانية عدد من الوزارات ربع أو عشر مبالغ الإيفادات على الرغم من أنها خدمية وتمس حياة المواطن بشكل مباشر".
وكان الرأي العام ومراقبون سياسيون عدوا الشهر الماضي قرار رئيسي الجمهورية والوزراء بتخفيض راتبهما خطوة ايجابية، رغم أنها جاءت متأخرة.لكن تقليص الرواتب في هذه المرحلة الحساسة التي يتصاعد فيها الغضب الشعبي من سوء الأحوال المعيشية ليس كافيا على صعيد موازنة وتعديل أوجه صرف الأموال.
وأضاف عاشور أن "تخفيض رواتب المسؤولين لا يوازي ربع ما يتم صرفه على الايفادات، لاسيما تلك المتعلقة بمجالس المحافظات"، لافتاً إلى "وجود إيفادات حكومية أشبه بالخيال لزيارات غير مبررة وغير ضرورية لمسؤولين في بغداد والمحافظات، كما تترتب عليها مخصصات إيفاد وسكن في فنادق راقية جداً لا يقيم فيها إلا أثرياء العالم".
واقترح عاشور "تحويل تلك الأموال إلى صندوق الحماية الاجتماعية أو لمساعدة الفقراء أو تنفيذ المشاريع الخدمية".
وينظر بعض المحللين السياسيين إلى أن الخلاف حول مسألة التخفيض قد يدخل في باب التجاذبات السياسية.
وبينما يشكو الشارع العراقي نقص الخدمات وتعذر المؤسسات الحكومية بعجز في التخصيصات المالية، يضم ملف الرواتب والمنافع الكثير من الجدل. إذ من المفترض أن تتم معالجة جميع رواتب الدرجات الخاصة، سواء في البرلمان أو الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية بمن فيهم النواب والوزراء والمحافظون ورؤساء مجالس المحافظات والوكلاء والمستشارون والمدراء العامون.
ودعا عاشور البرلمان إلى "مناقشة هذه الظاهرة الخطرة التي استنزفت أموال الدولة والشعب لمدة ثماني سنوات"، مبيناً أنها "تمثل ميزانية مضافة إلى البلاد هدفها تحقيق رغبات شخصية بدلاً من الوطنية"، حسب تعبيره.
وشدد عاشور على "ضرورة تقنين الحكومة للإيفادات وعرض حقيقة أرقام المبالغ التي أنفقت أمام الشعب ليطلع على ما يجري، خصوصاً أن قلة استفادت منها على حساب الشعب، وأضاعت على العراقيين فرصة استثمارها لإعادة البنى التحتية".
وكان مجلس النواب العراقي صوت، أمس الأول السبت، خلال جلسته الـ٤١ على قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث "بشكل مبدئي"، بعد القراءة الأولى لمشروع قانون رواتب ومخصصات الرئاسات الثلاث والدرجات الخاصة والمديرين العامين ومن هم بدرجتهم والمكافآت الشهرية .
وصادق مجلس الوزراء مطلع شهر آذار الحالي، على مشروع قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث والدرجات الخاصة، وحوله إلى مجلس النواب لإقراره.
وتراوحت نسب التخفيض بين ٤٠ و٨٠٪، إذ تم تخفيض رواتب رؤساء الجمهورية والوزراء والنواب، من ٥٠ إلى ١٢ مليون دينار، في حين تم تخفيض مخصصات الرؤساء الثلاثة ونوابهم بنسبة ٨٠٪.
وقدم رئيس الجمهورية جلال طالباني، في السابع من شباط الماضي، طلباً لرئاسة البرلمان يقضي بتعديل قانون نواب رئيس الجمهورية، باستحداث موقع لنائب رابع، لترشيح شخصية تركمانية لتولي المنصب الأمر الذي جوبه بالرفض من قبل مجلس النواب.
ويرى الخبراء الاقتصاديون أن معظم التجارب الديمقراطية في العالم لا توفر امتيازات التقاعد للبرلمانيين السابقين، كما هو الحال في العراق حيث يحصل النواب السابقون على امتيازات مبالغ فيها.
يؤشر هذا الملف، أيضا، أهمية الالتفات إلى الامتيازات غير المبررة التي يحصل عليها المسؤولون، وهي تندرج، فيما تندرج، بمستحقات تأجير الدور وبدلات السفر والضيافة والمرافقين والنثرية الخاصة ولائحة طويلة من المصروفات التي تصل، في كثير من الأحيان، إلى مبالغ مرتفعة جدا.
وفي وقت تعاني فيه وسائل الإعلام صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة ورسمية لحدود المنافع الاجتماعية، يتجه المسؤولون إلى تقليص رواتبهم، الإعلان، بشفافية، عن حجم تلك المنافع، بل وتقليصها، أيضا.
وفي هذا الصدد يقول الخبير الاقتصادي ماجد الصوري للمدى إن تأثير خفض رواتب المسؤولين لا يمكن معرفته ما لم يتم الإعلان عن حجمها والمقدار الأصلي لما يتحصلون عليه.
وما دامت الحكومة العراقية تفكر، إزاء احتجاجات متنامية على نقص فادح في وسائل العيش الكريم، فإن عليها متابعة خروقات واضحة تتعلق، أيضا، بطرق صرف المال العام.
ومنها المخصصات المالية التي تصرف كرواتب ومخصصات لهيئات عراقية مستقلة يرتبط عملها، أساسا، بمهام وفترات زمنية محددة.
هذا الملف الشائك الطويل، الذي يفتح النقاش حوله قرار تخفيض مسؤولين لرواتبهم دون الإعلان عن مقدارها وبقية أوجه الصرف التي يحصلون عليها، هذا الملف يكشف، في إحدى أوجهه، تفاوتا فاضحا بين رواتب الدرجات المتدنية وتلك التي يحصل بموجبها أعلى موظف في الدولة، رئيس الوزراء، على راتبه.
الفرق الصارخ في الأرقام يؤشر خللا في آلية توزيع الدرجات وفجوة كبيرة تعترض سلمها.

الأمن والدفاع تشيد بالعلاقة مع سوريا

البعث يهرب السلاح من العراق إلى سوريا

□متابعة/ المدى

أكد عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية قاسم الاعرجي ان تنظيم القاعدة وحزب البعث المنحل وراء ادخال اسلحة الى سوريا عبر الأراضي العراقية.
وقال الاعرجي للوكالة الإخبارية للأنباء: نتمنى ان تكون العلاقة طيبة مع سوريا التي احتضنت المعارضة العراقية أيام النظام السابق، مؤكداً ان تنظيم القاعدة وحزب البعث المنحل وراء ادخال اسلحة الى سوريا عبر الاراضي العراقية، لغرض منع تطوير العلاقات بين البلدين او عدم اندفاع سوريا لحضورها القمة العربية في بغداد.
وكانت الجمارك السورية قد ضبطت شحنة كبيرة من الأسلحة أثناء محاولة تهريبها من الأراضي العراقية.
وذكرت مصادر صحفية في سوريا: أن قوات الأمن السورية أوقفت في ٧ اذار الحالي سائقا عراقيا كان يقود سيارة من نوع "مان براد" عراقية أثناء دخوله الأراضي السورية عبر مركز التنف الحدودي وذلك بعد أن ضبطت بحوزته كمية كبيرة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والمتفجرات والذخائر والمناظير الليلية مخبأة ضمن مخابئ سرية في البراد".

وأضافت المصادر أن "المقبوض عليه اعترف بأن صاحب السيارة قام بتحميلها بالأسلحة المذكورة في بغداد، وطلب منه نقلها إلى سوريا ليسلمها لأحد الأشخاص، الذي سيتواصل معه عبر رقم هاتف خلوي، وسيستلم منه لقاء ذلك مبلغ ٥ آلاف دولار، وذلك لاستخدامها في أعمال "تؤثر على الأمن الداخلي وإثارة القلاقل وبث الفوضى والعبث بالاستقرار في سوريا.
وأوقفت قوى الأمن المختصة السائق العراقي "أ .ع" الذي يقود سيارة "براد "عراقية عند دخوله عبر مركز التنف الحدودي الى الأراضي السورية قادمة من العراق وذلك بعد أن ضبطت بحوزته كمية من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والمتفجرات والذخائر والمناظير الليلية مخبأة ضمن مخابئ سرية في البراد.
حيث اعترف المذكور بأن صاحب السيارة قام بتحميلها بالأسلحة المذكورة بكراج حي روز في بغداد وطلب منه نقلها إلى سوريا ليسلمها لأحد الأشخاص وسيستلم منه لقاء ذلك مبلغ ٥٠٠٠ دولار أمريكي وذلك لاستخدامها في أعمال تؤثر على الأمن الداخلي وإثارة القلاقل وبث الفوضى، بحسب الصحافة السورية.
وكان ضباط عراقيون ان اي عملية تسلل من الأراضي السورية الى الاراضي العراقية لم تحدث طوال الفترة الماضية و انه تم ضبط اكثر من عملية تهريب للمخدرات و السلاح من الاراضي العراقية باتجاه الاراضي السورية.
لكن مسؤولا عسكريا سوريا قال في وقت سابق أن هنالك نقصا تقنيا تعاني منه القوات المتواضعة على الحدود و خاصة اجهزة المراقبة مشيرا الى ان نقص هذه الوسائل و خاصة مناظير المراقبة الليلية يتم التعويض عنه بتكثيف عدد عناصر المراقبة و تواجدهم الدائم في هذه المخافر الحدودية.
و يشاهد المتجول في تلك المنطقة ساترا ترابيا اقامه السوريون عام ٢٠٠٠ عند ترسيم الحدود بين العراق و سوريا و يبلغ ارتفاعه ما يقارب الثلاثة أمتار.
الى جانبه و داخل الاراضي السورية طريق اسفلتي عسكري لتحرك القوات العسكرية و الدوريات حيث يشير العميد خلوف الى ان عربات عسكرية تقوم باستطلاع نهاري و ليلي عبر دوريات منتظمة على طول الساتر الترابي و بمعدل كل اربع ساعات حيث تتواجد في كل مئة كيلومتر من الحدود المشتركة ثلاث دوريات متحركة تعتمد في غالبيتها على العربات العسكرية الخفيفة بينما تتولى عربات مدرعة الدوريات الليلية حيث تحمل هذه العربات مناظير عادية روسية الصنع.
و ترتبط هذه المخافر الحدودية التي يتواجد فيها وسطيا ما يقارب العشرة عناصر باتصالات سلكية ولا سلكية للتنسيق فيما بينها ، بينما يتواصل قادة الفصائل و السرايا لهذه المواقع بأجهزة الاتصال الفضائية المدعوة بالثريا.

الشمري يطلب دعما لحمايتها

العدل: السجون مكتظة بالنزلاء.. سنبني عددا من المعتقلات

□متابعة/ المدى

أعلن وزير العدل حسن الشمري، أمس الأحد، عن الاستعداد لفتح سجون جديدة لمعالجة أزمة اكتظاظ النزلاء، مطالباً الحكومة بنشر قوات من وزارتي الداخلية أو الدفاع في محيطها، وفي وقت أكد أنه سيتم نصب أجهزة تشويش لتعطيل الهواتف النقالة، بين أن وزارته تسعى إلى ربط وزارتي الداخلية والعدل ومجلس القضاء الأعلى بمنظومة إلكترونية. وقال الشمري لوكالة "السومرية نيوز"، إنه "سيتم حل أزمة الاكتظاظ التي تسبب مشاكل وأمراض كثيرة بين النزلاء من خلال فتح سجون جديدة"، لافتاً إلى أن "سجن أبو غريب جاهز حالياً لاستقبال النزلاء ولا يحتاج سوى لتحصينات أمنية من الخارج".
وأوضح الشمري أنه "سيطلب من رئيس الوزراء نوري المالكي نشر قوات عسكرية من وزارتي الداخلية أو الدفاع في محيط السجون لمنع أي عمليات هروب للسجناء"، مؤكداً أنه "سيتم نصب أجهزة تشويش على الهواتف النقالة التي أدخلها السجناء بصورة غير قانونية بالتزامن مع نصب أجهزة اتصال تسمح للنزلاء الاتصال بحرية بمن يريدون".
وأشار وزير العدل إلى "تنفيذ مشروع التكامل العدل، الذي يهدف إلى الإسراع في حل قضايا المعتقلين عبر ربط وزارتي الداخلية والعدل ومجلس القضاء الأعلى بمنظومة إلكترونية تتمثل بتثبيت بيانات النزيل ومراحل حركته داخل هذه المؤسسات".
وكان الشمري أكد السعي إلى إغلاق سجني جمجمال وسوسة في محافظة السليمانية بإقليم كردستان العراق بسبب الانتهاكات التي ارتكبت بحق السجناء، بما في ذلك استخدامهم لإدخال الممنوعات إلى داخل السجن، مهدداً باللجوء إلى القضاء في حال عدم مغادرة مدير سجن جمجمال بعد أن أقالته الوزارة من منصبه.
وكانت منظمة العفو الدولية أعلنت في تقرير صدر، في كانون الثاني الماضي، أن العراق يدير سجوناً سرية، يتعرض فيها السجناء إلى عمليات تعذيب روتينية لانتزاع اعترافات يتم استخدامها لإدانتهم، مبينا أن قوات الأمن العراقية تستخدم التعذيب وغيره من ضرب وسوء معاملة لانتزاع الاعترافات من المعتقلين الذين يحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي، لاسيما في مرافق الاحتجاز، فيما فندت وزارة العدل العراقية التقرير، مؤكدة أن تواجد الأجهزة الأمنية داخل السجون يهدف إلى توفير الحماية لها.
وسبق لمنظمة العفو الدولية أن كشفت في تقرير صدر، في ١٢ أيلول الماضي، عن وجود ما لا يقل عن ٣٠ ألف معتقل في السجون العراقية، لم تصدر بحقهم أحكام قضائية، متوقعة تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، إضافة إلى وفاة عدد من المعتقلين أثناء احتجازهم نتيجة التعذيب أو المعاملة السيئة من قبل المحققين أو حراس السجون، الذين يرفضون الكشف عن أسماء المعتقلين لديهم.
وتكررت قضية انتهاك حقوق السجناء العراقيين بشكل لافت في الآونة الأخيرة، ففي ٢٤ حزيران من العام الماضي، أظهر شريط فيديو حصلت عليه "السومرية نيوز"، احتجاج سجناء عراقيين في سجن التسفيرات ببغداد على وجبات الطعام التي تقدم إليهم، لأنها على حد قولهم "مليئة بالديدان والعفن"، كما كشفت صحيفة لوس أنجلس تايمز في ١٩ نيسان من العام الماضي عن انتهاكات بحق سجناء عراقيين في سجن المثنى السري، ذكرت أنه كان يضم أكثر من ٤٣٠ سجينا تعرضوا للتعذيب ولأشكال الانتهاكات على أيدي حراس السجن، قبل أن يتم نقلهم إلى مراكز احتجاز أخرى ومنها سجن التسفيرات في وقت مبكر من نيسان.

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة والفنون